

لافروف لـ«الوطن»: مستعدون لاستقبال جميع أهالي الأحياء الشرقية.. وموسكو: الإرهابيون استخدمو الكلور بالنيرب

الاتحاد الأوروبي يضيف ١٧

أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي عن إضافة ١٧ وزيراً سورياً ومحافظ البنك المركزي دريد درغام إلى قائمة عقوباته المفروضة على الشعب السوري، بزعم «المسؤولية عن القمع العنيف للسكان المدنيين في سوريا». والاستفادة من النظام أو تقديم المساعدة له»، وذلك وفق بيان نقلته وكالة «فرانس برس» أوضح أنها «عقوبات فردية تشمل حظرها على السفر وتجميد أصول هؤلاً».

وتضم اللائحة الجديدة إضافة إلى درغام الوزراء الذين تم تسييتمهم في تموز الماضي وبينهم وفق «فرانس برس» وزراء الثقافة محمد الأحمد والصناعة أحمد الحمو والتقل علي حمود والمالية مأمون حمدان والإعلام محمد رامز ترجمان والنفط علي غانم، حيث أوضحت الوكالة أن العقوبات «قابلة للتطبيق على الغور».

حالياً على إعادة دوره جبلة الانتاج في المحافظة ولذلك كانت الأولوية لإعادة تأهيل المناطق الصناعية والمدارس والمشافي، مؤكداً أن ما يصرف لحلب حالياً هو جزء بسيط لإعادة إعمارها بشكل كامل ولاسيما بعد تحريرها بالكامل من العصابات المسلحة وعودة الأهالي إلى مناطقهم.

في غضون ذلك أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف أمس أن «العينات التي جمعها الضباط الروس التابعون لمقر مركز الحماية من الأشعة والمواد الكيميائية والبيولوجية في حرم الجمامي بم منطقة التيرب تؤكد استخدام الإرهابيين مادة الكلور السامة» وفق «سانا».

ومساء أمس اتفق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الأميركي جون كيري على تمهيد مشاورات الخبراء للبحث عن تسوية سلبية للوضع المتأزم في حلب، وذلك خلال اتصال هاتفي بين الجانبين أكد خلاله لافروف وفق موقع «روسيا اليوم» على أن الجماعات المسلحة والمجلس المحلي في المدينة يرفضون التعاون لتسوية الوضع.

A photograph showing a group of people in a destroyed urban environment. In the foreground, several large, red, cylindrical plastic water tanks are stacked. A man in a red shirt and blue jeans stands near the tanks, while others are gathered around them. The background shows tall, multi-story buildings that have suffered significant damage, with debris and rubble visible.

أكدهت موسكو أن مسلحي الأسد
الشرقية لحلب والجبل المحمودي
فيها «يرفضون التسوية» الأولى
الذى تأكيد أمس خلال عدم استجابة
أولئك المسلحين لمهلة الإضافة
التي منها الجيش العربى السورى
الى لهم للخروج من مازقهم عبر تجاه
المعابر التى فتحها، ومنعوا الأهالى
من الخروج رغم تأكيد الحکومى
السورى استعدادها لاستقبال
جميعاً فى مراكز الإيواء، بالتزامن
مع تأكيد وزارة الدفاع الروسية
العينات المأخوذة من منطقة النير
تؤكّد استخدام الإرهابيين ما
الكلور السامة.

وأكده مصدر ميدانى لـ«الوطن»
القيادة السياسية والعسكرية رأى
أنه من المفيد فتح المعابر التى تصل
الأحياء الشرقية لحلب مع تغليب
الغربية ومع العالم الخارجى بدلاً
الاتكال على تكتيك الهدن المعلنة
السابق والى لم تؤت ثمارها أبداً
على الرغم من تكرارها مراراً، فكان
النتيجة ذاتها ولم يتعظ المسلحون
من تجربتهم السابقة وفضلوا البقاء
في أحياائهم وعدم مغادرتها.
وانقضى يوم أمس من دون
أن يشهد معبراً بستان القصص
والكاستيلو خروج أي مسلح
مدفى من الأحياء الشرقية على الرأى
من الاستعدادات التي قامت

محافظ حلب: سنظر بـ «العفشين» بيد من حديد

وتعاون آخر بفرض الأمن في حي الحمدانية»، لافتًا إلى أن الآونة الأخيرة شهدت توقيف أعداد كبيرة من الأشخاص، بينهم أعضاء في اللجان الشعبية، اتهموا بالسرقات وسلموا للقضاء المختص أصولاً كما تم تسليم مسروقاتهم إلى أصحابها أصولاً أيضًا.

وبحسب شهود عيان لـ«الوطن» فإن المحافظ يجول بنفسه على المناطق التي تواترت فيها عمليات سرقة محتويات بيوت السكان وتقع على خطوط التماس مثل منياب ومشروعى ٣٠٠٠ شقة و١٧٠٠ شقة السكينين، وأوضح دياب في تصريحه لـ«الوطن» أن المديريات الخدمية سارعت لإعادة تأهيل تلك المناطق بما يضمن عودة قاطنيها إلى مساكنهم وحماية ممتلكاتهم من التعريش.

ونوه إلى أن اللجنة الأمنية والعسكرية بحلب تعقد اجتماعات مستمرة بهذا الخصوص للقضاء نهائياً على هذه الظاهرة الهجينة التي أرقت الشارع والمجتمع المحلي كثيراً وإلى أن السلطات المختصة داهمت الأسواق التي تباع فيها المسروقات مثل سوق الفيصل وأعادت ما يمكن استرداده منها إلى أصحابها.

أكد محافظ حلب حسين دياب على عدم التهاون أبداً مع كل من تسول له نفسه التطاول على ممتلكات المواطنين أياً كان بالسرقة والنهب وأنه سيتم الضرب بيد من حديد وبعقوبات مغلظة لجميع المتعدين على مقدرات السكان في المناطق التي تم تطهيرها من رجس الإرهاب وراجت فيها سرقة محتوياتها من قبل ما بات يطلق عليهم «المغفلون».

وقال دياب في تصريح خص به «الوطن» إن إجراءات احترازية اتخذت في حلب لوضع حد لعمليات السطو التي شاعت أخيراً، بما يخالف قيم وأعراف المدينة، وصولاً للقضاء عليها في الأحياء التي هجرها سكانها بسبب اعتداء المسلحين عليها وأعاد الجيش العربي السوري بتضحياته الأمن إليها.

وبين المحافظ أن دوريات مشتركة من الجهات الأمنية والشريطين العسكرية والمدنية وكتائب البعث تشكيلها وتتجوب على الدواوين أحياه غرب المدينة لحمايتها من عبث العابثين بممتلكات المواطنين «وكلفنا أحد معاونينا قائد الشرطة بالإشراف على حماية حي حلب الجديدة،

عبد العظيم: مؤتمر في دمشق لمعارضات لها امتدادات بالخارج

أكَدَ أَنَّ مَا عَجَزَ الْإِرْهَابُ عَنْهُ دَمْرَهُ التَّحَالُفُ الدُّولِيُّ .. وَأَنَّ شَعَارَ الدُّولَةِ التَّصْدِيِّ لِلْحُرُبِ وَالْاسْتِمْرَارُ بِعَمَلِ الْمُؤْسَسَاتِ

**خَمِيسٌ: هُنَاكَ فَسَادٌ إِدَارِيٌّ وَمَادِيٌّ
وَلَدِينَا أَسْمَاءٍ وَسَتَّنَمْ مَحَاسِنَهَا**

الوطن |

وفعاليات اجتماعية وثقافية وعلماء ورجال دين». وبعدما أكد عبد العظيم أن «الهيئة العليا للتفاوضات ليست كياناً سياسياً وإنما كان تفاوضي»، كشف أن «عشر قوى محددة يوجد بيننا وبينها تفاهمات سابقة وكلها مستعدة للعمل معاً والدعوة معاً ووضع وثيقة سياسية مشتركة وتحديد موعد المؤتمر ومكانه». ورداً على سؤال إن كان هناك تنسيق مع روسيا لعقد هذا المؤتمر أوضح عبد العظيم أن «دبلوماسيًّا رفيع المستوى في السفارة الروسية في دمشق» زارانا مرتين ونحن وضعناه بالصورة وبأننا نعمل على ذلك مع القوى الديمقراطية الأخرى»، مضيفاً: «لقد أبدوا ارتياحًا لذلك». وأوضح أنه سيتم الاقتراح على اللجنة التحضيرية «دعوة كل السفراء الموجودين في سوريا وحتى من يحب أن يأتي من بيروت لحضور جلسة افتتاح المؤتمر». وقال عبد العظيم إنه التقى زعيم «تيار الغد» المعارض أحمد الجربا في القاهرة وتحدثنا بالمواضيع (المؤتمر) وهو طرف من أطراف المعارضة التي تريد أن تبادر لعقد مؤتمر للمعارضة، إلا أن عضو الأمانة العامة في «تيار الغد السوري» عبد الجليل السعيد نفى الأنباء التي تحدثت عن المؤتمر متعملاً وفق الواقع معارضته أن «الخبر لا صحة له وهو من خيال صحفة محور المقاومة والممانعة المريض».

أكَّد المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارض حسن عبد العظيم أن المبادرة لعقد مؤتمر للمعارضة في دمشق «ليست من هيئة التنسيق، وإنما من قوى المعارضة الديمقراطية»، موضحاً أن «الدعوة ستكون من قبل قوى المعارضة الوطنية التي لها وجود في الداخل ولها امتداد في الخارج».

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح عبد العظيم أن المؤتمر سيكون «على غرار مؤتمر الإنقاذ الوطني الأول الذي عقدته قوى المعارضة في ٢٣ أيوليو ٢٠١٢»، وأضاف: «نحن نحرص على عقدة بدمشق إن سمحت الظروف».

ورداً على سؤال إن كان سيشارك في المؤتمر تيارات معارضة ليس لها وجود في الداخل، بين عبد العظيم أن «قوى المعارضة الوطنية الموجدة في الداخل ولها وجود حقيقي على الأرض هي طرف أساسى ولها دور أساسى»، وأشار إلى أن «هيئة التنسيق» لا تقول إنها وحدها المعارضة في الداخل وإنما جزء من المعارضة.

وأضاف: «معظم قوى المعارضة الوطنية موجودة في الداخل ولها وجود على الأرض، وهناك من هم طرف في لقاء القاهرة ولقاء موسكو الثاني، وبالتالي نحرص على أن يكون مؤتمراً لقوى معارضة حقيقة وشخصيات وطنية مستقلة

A black and white photograph of a man in a dark suit and white shirt, sitting at a desk. He is gesturing with his hands as he speaks. The background is a plain wall.

أكَدَ رئِيسُ مَجْلِسِ الْوُزُرَاءِ عَمَادُ خَمِيسَ أَنَّ كُلَّ «فَاسِدٍ خَالِلِ الْحَرْبِ تَوَهَّمَ حَقِيقَيَّةَ الْإِلَّارَهَابِ» مُسْتَدِرًا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمُنَا مِنْ مَسْؤُلِيَّتِنَا حُكْمَوَّةً «تَسْعَ إِلَى التَّنْتَمِيَّةِ بِشَكْلٍ كَبِيرٍ وَإِلَى تَحْسِينِ مَعْيَاشِ الْمُوَاطِنِ وَخَدْمَاتِهِ وَتَأْمِنِ الْأَقْلَاعِ الْعَمَلِيَّةِ الْإِنْتَاجِيَّةِ، مُشَدِّداً عَلَى مَعْزِ الْإِلَّارَهَابِ عَنْ تَدْمِيرِهِ سُورِيَّةَ دُورَتَهُ قَوَافِلُ التَّحَالُفِ الدُّولِيِّ بِقِيَادَةِ وَاشْتَطْنَةِ .

وَفِي أَوَّلِ ظَهُورِ إِعْلَامِيَّ لِهِ مِنْذَ تَشَكَّلَ حُكْمُهُتَمَّةٍ مُطَلِّعَ تَمُوزَ الْمَاضِي أَكَدَ خَمِيسَ أَنَّ كُلَّ خَالِلَ الْحَرْبِ مُقَابِلَةَ لِهِ مَعَ «الْفَضَّاءِ السُّورِيَّةِ» أَنْ اسْتِمْرَارَ عَمَلِ مَؤْسِسَسَةِ الدُّولَةِ بَعْدَ ٦ سَنَوَاتٍ مِنَ الْأَزْمَةِ «سُرِ الدُّولَةِ السُّورِيَّةِ»، مُشَيرًا إِلَى «الْحَرْبِ تَغْزِيُّ الْفَوْضِيِّ وَلَكِنَّ الْثَّوَارِ الْأَسَاسِيَّةِ لَمْ تَغْبِ فِي الْمُؤْسِسَاتِ الْحُكْمِيَّةِ فَحتَّى فِي الْمَنَاطِقِ السَّاخِنَاتِ هُنَّا تَوَاجِدُ كَبِيرُ لَخْدَمَاتِ الدُّولَةِ مُشَدِّداً عَلَى أَنَّ الدُّولَةَ «رَفَعَتْ شَعْرَ الْصَّمْدُونَ وَالْتَّصْدِيَّةِ لِلْحَرْبِ وَالْاِسْتِمْرَارِ بِعَمَلِ الْمَؤْسِسَاتِ فِي كُلِّ الْمَحَالَاتِ .

وَرَأَيَ خَمِيسَ أَنَّهُ وَمَعَ نَجَاحِ الدُّولَةِ السُّورِيَّةِ عَلَى كُلِّ الصَّعُودِ السِّيَاسِيِّ وَالْاِقْتَصَادِيِّ وَالْعُسْكُرِيِّ، فَالْإِلَّارَهَابِينَ «اتَّجَهُوا لِتَدْمِيرِ الْبَيْنَانِ التَّحْتِيَّةِ وَمَوْكِنَاتِ الطَّاقَةِ وَالسَّيَادَةِ الْحَدِيدِيَّةِ وَصَوَامِعِ الْحَبْوَبِ وَالْمَطَادِرِ .

حكومة سحب مشروع قانون المنظمات غير الحكومية

غائم: ٢٠١٧ هو عام التعافي لقطاع النفط

محمد منار حميجو | قال عضو مجلس الشعب محمد خير العكّام إن الحكومة ستحبّط مشروع قانون المنظمات غير الحكومية من المجلس، وهذا حق دستوري، ولها أن تسبّح أي مشروع قانون تقدمه إليه، موضحاً أنها لم تقدم البديل منه حتى الآن وأن ولادته ستكون عسيرة.

وفي تصرّح لـ«الوطن» أوضح العكّام أن أعضاء مجلس الشعب في الدورات السابقة وضعوا ملاحظاتهم على مشروع القانون ولاسيما فيما يتعلق بآلية ضوابط

عمل الجمعيات، مشدداً على ضرورة تفعيل عملها في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد.

واعتبر العكّام أنه ورغم المخاوف الحكومية، فإن ذلك لا يمنع تقديم مشروع قانون عصري يتضمن ضوابط وأدليات عملية وأضحة لعمل المنظمات غير الحكومية، موضحاً أن المخاوف تابعة منخشية تدخل دول بالشأن الداخلي عبر تقديم دعمها للمنظمات العاملة داخل البلاد وهذا ما حدث في مصر في العامين الماضيين حيث تدخلت واشنطن عبر تمويلها لجمعيات عاملة في مصر.

(التفاصيل ص ٧)

الوطن | الصاع

الكميات المخصصة من المشتقات النفطية إلى المواطنين خلال فصل الشتاء كل حسب منطقته وخصوصيتها، لافتاً إلى أنه تم إعداد دراسة إمكانية تأمين المادة لجميع المواطنين في مختلف المحافظات.

وأشار غانم إلى أن الوزارة أدخلت ٥ آبار نفط وغاز في الخدمة خلال العام الجاري ويجري العمل لافتتاح أخرى.

(التفاصيل ص ٦)

ك وزير النفط والثروة المعدنية على غانم أن الوزارة وضعت خطة للعام القادم بناء على معطيات الواقع، معتبراً أنه سيكون عام التعافي لقطاع النفط.

على هامش مناقشة لجنة الموارنة في مجلس الشعب ليزانية الوزارة قال غانم «الوطن»: إن الوزارة تعمل على وضع آليات جديدة لإيصال

معدل التضخم يرتفع إلى أكثر
من ٥٠٠ بالمئة في ست سنوات

كشفت أرقام صادرة عن المكتب
المركزي للإحصاء عن ارتفاع الرسوم
القياسي لأسعار المستهلك بنسبة
٥١٠ بالمائة منذ عام ٢٠١٠ إلى العدد
الحالي، وهو معدل التضخم الرسومي
في سوريا بحسب سلة المستهلك
التي تغير عن ارتفاع الأسعار التي
يرصدها المكتب.

وبينت الأرقام التي حصلت
«الوطن» عليها بلوغ معدل التضخم
لالأغذية والمشروبات غير الكحولية
نحو ٦٣٦ بالمائة مقارنة بـ
الأساس ٢٠١٠، ونسبة تضخم